

أعضاء المجلس يتوقعون تركيز الخطاب على قوة الاقتصاد وجهود المصالحة العربية

خادم الحرمين يستعرض مسيرة الإصلاحات والسياسة الخارجية بالشورى اليوم



الملك عبد الله يضع هي أولوياته رعاية المواطن ودعم مسيرة الإصلاحات

سهل حمزة - عبدالله المناع

- الرياض - - الدمام

وصف عدد من أعضاء مجلس الشورى السعودي الملكي الذي يليقه خدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في مستهل السنة الأولى من النورة الخامسة لمجلس الشورى اليوم بأنه علامة فارقة تحدد ملامح السياسة الداخلية والخارجية للمملكة وتوقعوا ان يركز خطاب الملك على التحديات امام الاقتصاد السعودي في المرحلة المقبلة بالإضافة الى البطالة والتضخم وتوابت السياسة السعودية الخارجية التي تقوم على راب المصالح العربي وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. في البداية قال د. طلال بن حسن بكرى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب: أن الخطاب الذي يليقه خدام الحرمين في المجلس يرسم سياسة المملكة الداخلية والخارجية وهو عرف يحتل به مجلس الشورى مع افتتاح أعمال كل سنة مشيراً الى اطلاع الجميع للقاء قائد المسيرة للاستماع الى توجيهاته ورؤيته لالواضع. ورجح ان يركز الملك على متانة الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ومسيره التنمية وفقاً لما خطط لها سواء في التعليم أو الصحة أو التنمية البشرية. كما توقع ان يبرز الملك الجهود السعودية في إيجاد القواسم المشتركة لنبدأ الخلافات وتحقّق ايجواء العربية أولاً. صدقة يحيى فاضل عضو المجلس فتوقع ان يركز الملك على ما تم أنجازه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

واضاف ان خطاب خدام الحرمين يوضح سياسات المملكة وموقفها من مختلف القضايا وفقاً للتوابت التي تحضري عليها متوقعاً ان يركز الخطاب على الاستقرار في مسيرة التنمية الشاملة ودعم الأجهزة الحكومية بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المواطن وتلافي الأخطاء والصعوبات التي واجهتها في سبيل قيامها بمهمتها على مايرام اما خارجياً فمن المتوقع ان يركز الخطاب على مواقف المملكة تجاه القضية الفلسطينية والأوضاع في العراق ولبنان والسودان والصومال وغيرها من الأمور وكذلك ما يعرف بالملف النووي في المنطقة. أما عضو مجلس الشورى د. زين العابدين بري فاكد على أهمية الخطاب الذي سيلقيه الملك في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم حالياً. والصح الى امكانية تحريك الملك الى العديد من القضايا الحيوية ومنها البطالة والتوظيف والتضخم لاستحواثها على اهتمام الغالبية حالياً. كما قد يركز على ثبات السياسة المتعلقة بنبات الدعم لقطاعات معينة ذات ابعاد اجتماعية

دعم الخدمات

وقال رئيس لجنة المياه والخدمات المرافق العامة المهندس محمد القويحص ان اللجنة لديها اجندة متعددة تعكف على دراستها في الدورة الجديدة منها الخدمات العامة والمياه والكهرباء والزراعة مشيراً ان المجلس يمثل الدولة في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية ولجان الصداقة الدولية موضعاً ان الأعضاء يولون الخطاب السنوى أهمية

خاصة باعتباره خارطة طريق لسياسة الدولة محلياً ودولياً، وسند أساس لمسيره مجلس الشورى.

وقال نائب رئيس لجنة المياه والمرافق العامة المهندس سالم المرعى: غالباً مايجمل خطاب الملك بعض السياسات والتوجيهات التي تصدر من المجلس على شكل توصيات من اللجان مشيراً الى الاستفادة من الخطاب في توفير خدمات المياه لاسيما في المناطق النائية

وقال عضو مجلس الشورى د. جميل آل خيري ان الخطاب يحمل في طياته دلالة واضحة على ما توليه القيادة الكريمة من رعاية ودعم للمجلس للقيام بهامه في مسيرة التنمية الطموحة في ظل دور المملكة الاقتصادية والسياسي في المنطقة العربية والإسلامية والعالمية ووصفه اي "الخطاب" بأنه مشروع كبير لدعم مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وتحقيق أعلى معدلات المعيشة للمواطنين وأكد عضو مجلس الشورى اللواء ركن د. محمد بن فيصل أبو ساق، أن توجيهات الملك عبدالله ستدعم البلاد دفعة جديدة وقوية نحو التنمية في أبرز المجالات وفي صدارتها تطوير التعليم بكافة مستوياته، والتحول الي مجتمع المعرفة، ودفعة جهود التنمية الاقتصادية لتحقيق النتائج التي يتطلع إليها خادم الحرمين من جانبه قال عضو مجلس الشورى د. احمد آل مفرح درجت العادة أن يضع الخطاب الكريم بين يدي المجلس العديد من الرؤى والإسالم والتطلعات التي بموجبها يحدد المجلس

اجتهاماته، ووفقاً لذلك تعتمد اللجان على بلورة تلك التطلعات الى برامج عمل وهي بمثابة محفزات تسند المجلس على أداء عمله، فيعند التناغم مع مجلس الوزراء -الشريك التشريعي الأخر- فلا يحدث الكثير من التباين بين المجلسين يحكم المرجعية الواحدة وسمى الجميع لتحقيق الغاية ذاتها. واضاف أتوقع أن يخرج المجلس من الخطاب بعبارة يضعها نصب عينه، وهنا أذكر ما قاله الملك في حديثه الموجه للأعضاء أثناء تأدية الأعضاء للقسم أمامه، إذ قال "لا تخلوا عليّ بالمشورة... ووضح ان المجلس قطع شوطاً كبيراً في تحقيق مكانته كجهة تشريعية ورقابية، ومن خلال معاشتي للدورة الرابعة أدركت ضرورة ان يكون للمجلس دور أكبر في القضايا الكبرى ومناقشة الموضوعات والاتفاقيات مع الدول قبل التصديق عليها نهائياً وأن يكون له صوت في رسم السياسة الداخلية وتوقع ايضا ترشيدها ملغوساً في قرارات المجلس وأن ترى التنفيذ الحقيقي من الجهات الحكومية، بعد ان وصل إلى درجة عالية من النضج التشريعي والرقابي في ان يكون له دور أكبر في مساعلة ومناقشة المسؤولين في الأجهزة الحكومية وأن تلك الأجهزة، وأشار الى أن المجلس بنى خلال الأعام الماضية خبرة تراكمية كبيرة واصبحت مناقشاته تلك الأمور أكثر شفافية وموضوعية... ومن هنا أتوقع أن تبني جسور أكثر متانة بين المواطن والمجلس لتكون قد ساهمت بشكل كبير في النماء المجتمعي المطلوب.